حرب "الدعاوى القضائية".. شخصنة للخلافات السياسية

انتقد مراقبون للشأن السياسي تنامي ظاهرة رفع الدعاوى القضائية بين النواب والسياسيين محذرين من تأثيرها في ارتفاع وتيرة الخلافات القائمة بين الكتل. وحمل آخرون زعماء الكتل السياسية مسؤولية هذا الامر، بينما يرى برلمانيون انها ظاهرة صحيحة وتعزز من دور القضاء العراقي بحلّ المشاكل في البلاد.

□ بغداد/ احمد الكندي

وحذر الاكاديمي والمحلل السياسي كاظم المقدادي من آثار سلبية كبيرة ستتركها ظاهرة اللجوء الى الدعاوى القضائية بين النواب والسياسيين على المستوين الاجتماعي والسياسي. وأوضح المقدادي لـ (المدى): ان "شخصنة" الخلافات السياسية تترك آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي والسياسي. فاجتماعياً ينظر المواطن العراقي الى المسؤول او السياسي كقدوة وبالتالي فهو ينتظر منه التصرفات الايجابية وليس السلبية وينتظر منه قولا بليغا يخدم البلاد ويعمق العلاقات بين المكونات العراقية ككل. واضاف المقداديّ: أما على المستوى السياسي فان هذا العامل يسهم الى حد كبير في رفع وتيرة الخلافات بين الكتل. مضيفا انه من المفترض على السياسي او البرلماني ان يكون على مستوى جيد من اللغة والمخاطبة لان انعدام الخلافات يعود بالنفع على المواطن والعكس صحيح. مشيرا الى ان اغلب السياسيين لا يدركون اهمية حل الخلافات بالنسبة للشعب العراقي.

في حين يحمل فريق آخر زعماء الكتل السياسية مسؤولية تنامي "الخلافات الشخصية" بين النواب والسياسيين. ويقول الباحث والسياسي مهند العقابي لـ (المدى) إن الخلافات والاتهامات التي تظهر بين القادة السياسيين تدخل النواب التابعين لهم إلى ساحة الصراع وتجعلهم يتبادلون الاتهامات في ما بينهم حتى وصل الأمر بهم إلى مقاضاة بعضهم البعض والانشغال عمّا هو أهم وهو تأدية الدور الرقابي والتشريعي المطلوب منهم. ويؤكد العقابي أن شخصنة الخلافات السياسية تؤثر بشكل كبير على المشهد السياسي وتساهم في تصعيد هوة الخلافات بين الأطراف السياسية التي تعاني في الأصل من مشاكل جمة كان ضحيتها الأول والأخير هو المواطن العراقي. في المقابل اعتبر النائب عن "ائتلاف دولة القانون" محمد الصيهود أن ظاهرة لجوء السياسيين إلى القضاء لحل مشاكلهم الشخصية، ظاهرة صحيحة وايجابية وتنمي دور القضاء في حل المشاكل. وأوضح الصيهود لـ(المدى): انه طالما هناك خلافات سياسية فلا بد من وجود مرجع يحل هذه الخلافات ولجوء البعض إلى القضاء مهما كان موقعه او الكتلة التي ينتمي اليها لاسترداد حقوقه هو امر صحيح. وأضاف: عندما يقاضي شخص ما من يعتقد انه اخطأ بحقه فانه يفعّل بصورة غير مباشرة دور السلطة القضائية في العراق ويمنحها الثقة. وتابع: ان العراق لم يكن في السابق يمتلك سلطة قضائية يلتجئ إليها من يشعر أن حقه غُبن وكان القوي يفترس الضعيف، لافتاً إلى أن العراق بعد التغيير بإمكان اي شخص فيه أن يقاضي الآخر الذي اخطأ بحقه مهما كان موقعه ومكانته في الدولة العراقية وهذا يدلل على انه لا توجد هناك حصانة قضائية لأي شخص حتى النائب الذي يتمتع بحصانة قانونية أو دبلوماسية عندما تسقط هذه الحصانة عنه بطلب من القضاء يكون الآن أمام القانون ولا يوجد ما يحميه أو يعفو عن الخطأ الذي ارتكبه.

وكان النائب عن "ائتلاف دولة القانون" حسين الأسدي قد أعلن أول من امس الثلاثاء عن رفعه دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، على خلفية ما وصفه بـ"التصويت الباطل" للبرلمان على قضاة محكمة التمييز. وفي وقت سابق أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني رفعه دعوى قضائية ضد النائب عن "ائتلاف القوى الكردستانية" فرهاد الأتروشي الذي اتهم بغداد بتهريب النفط إلى إسرائيل عبر الأراضي الأردنية.

ورفع رئيس البرلمان اسامة النجيفي ثلاث دعاوى قضائية ضد النائب عن "دولة القانون" حنان الفتلاوي بتهمة التشهير والإساءة وإطلاق تصريحات غير دقيقة. الا ان الاخيرة ابدت استغرابها من قيام رئيس البرلمان بهذه الخطوة وقالت انها تساءلت عن اسباب واهداف زيارة قام بها النجيفي الى تركيا وبريطانيا بشكل شخصي.

القانونية النيابية لـ(المدى): نقرُّ بصحة التصويت على قضاة محكمة التمييز ولا وجود لمخالفات

حسين الأسدي

□ بغداد/ المدى

أقرت اللجنة القانونية النيابية الأربعاء بصحة تصويت مجلس النواب على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية في الثالث من الشهر الجاري فيما نفت أن يكون القضاة المصوت عليهم مشمولين بإجراءات اجتثاث البعث.

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي قد أعلن أمس في مؤتمر صحفي عقده ببغداد عن رفعه دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي تتعلق بمخالفته القانون في السماح بالتصويت على أعضاء المحكمة التمييزية الذي اعتبره تصويتاً "باطلاً".

وكشف الأسدي عن شمول البعض من القضاة المصوت عليهم من قبل مجلس النواب بإجراءات المساءلة والعدالة.

وقال عضو اللجنة القانونية حسون علي في حديث مع المدى إن "اللجنة القانونية كانت متابعة لجميع الإجراءات القانونية التي رافقت عملية التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية وكانت الإجراءات جميعها قانونية".

وأوضح القتلاوي وهو نائب عن كتلة المواطن أن "أسماء أعضاء محكمة التمييز دققت من قبل هيئة المساءلة والعدالة قبل وصولها إلى مجلس النواب للتصويت عليها".

وبيّن أن "التصويت كانت متماشيا مع النظام الداخلي لمجلس النواب، وان رئيس المجلس أسامة لنجيفي لم يخرج النظام الداخلي خلال عملية التصويت".

وكان مجلس النواب قد صوت في جلسة الأسبوع الجاري على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية والبالغ عددهم ٢٣ قاضيا من مجموع ٢٤ بعد استثناء القاضي سعد التميمي من التصويت بطلب من التيار الصدري.

وكان التصويت على أعضاء المحكمة التمييزية قد أرجئ عدة مرات بسبب عدم حصول توافق سياسي بين الكتل.

ووصف أعضاء في ائتلاف دولة القانون عملية التصويت على أعضاء المحكمة التمييزية بـ"المهنية" و"النادرة" وأكدوا أن التصويت على اعضاء محكمة التمييز قد تم دون الرضوخ للضغوطات من قبل رؤساء الكتل السياسية.

وبحسب قانون محكمة التمييز الاتحادية، فإن المحكمة ستضطلع بالفصل في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، فضلا عن صلاحيات الفصل في قضايا أخرى.

العراق في الاجتماع الوزاري لـ"عدم الانحياز" في شرم الشيخ

□ بغداد/ المدى

شارك العراق ممثلاً بوزير الخارجية هوشيار زيباري ورئيس دائرة المنظمات الدولية وسفير العراق في القاهرة في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز والذي تستضيفه جمهورية مصر العربية في شرم الشيخ، والذي يبحث عددا من القضايا الدولية والتنموية والعربية وكذلك التحضير لمؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز والذي ستستضيفه طهران عاصمة إيران في آب ٢٠١٢.

وذكر بيان لوزارة الخارجية تلقت المدى نسخة منه إن "زيباري ألقى كلمة جمهورية العراق في الاجتماع الذي بدأ صباح اليوم (أمس)، كما أجرى سلسلة من اللقاءات الثنائية مع وزراء خارجية الكويت وتونس وإيران وفلسطين وأفغانستان ووزير خارجية نيوزلندا، حيث تم بحث العلاقات الثنائية بين العراق وهذه الدول كذلك التشاور حول التطورات الدولية والإقليمية وحول تطوير حركة دول عدم الانحياز وتفعيل آليات عملها".

وكان العراق من الدول المؤسسة لهذه الحركة منذ انطلاقتها في عام ١٩٦١ في بلغراد.

ورغم تغير الظروف الدولية فان حركة عدم الانحياز لازالت حركة حية وأزداد عدد الدول التي انضمت إلى الحركة حتى بلغت ١٢٠ دولة وحوالي ٣٠ دولة بصفة مراقب.

نوّاب "الجبهة العراقية" ينفون انشقاق المطلك

□ بغداد/ المدى

نفى النائب عن الجبهة العراقية للحوار الوطني المنضوية في القائمة العراقية رعد الدهلكي الأنباء التي اشارت الى نية زعيم الجبهة صالح المطلك الانشقاق عن القائمة العراقية وتشكيل تحالف مع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال الدهلكي لوكالة كل العراق أمس إن "ما تداولته بعض وسائل الاعلام بان المطلك سينشق عن القائمة العراقية ويشكل تحالفاً مع المالكي هي انباء لا تستند الى أي دليل واقعي".

واضاف ان "جبهة الحوار الوطني وزعيمها صالح المطلك مكون رئيسي واساس في القائمة العراقية ومتمسكة بالمشروع الوطني الذي التزمته العراقية".

كما نفت عضو الجبهة العراقية للحوار الوطني ناهدة الدايني الأنباء عن انشقاق الكتلة التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن القائمة العراقية وانضمامها الى ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي.

وقالت الدايني في تصريح لوكالة كل العراق أن "هذه الأنباء مجرد أقاويل".

وكانت المدى قد نشرت أمس أن الجبهة العراقية للحوار الوطني التي يتزعمها صالح المطلك بصدد الانشقاق عن القائمة العراقية والاتجاه للاندماج مع كتلة الحل لتشكيل كتلة واحدة ستدخل في تحالف مع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي.

"هيونداي" تنفي اتهامات وزير الكهرباء وسترفع شكوى ضده

□ بغداد/ المدى

نفت شركة هيونداي للصناعات الثقيلة الاتهامات التي وجهها وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان للشركة بالتلكؤ في عملها وتجهيزها محطات غير جيدة على حد تعبيره.

وقالت الشركة في بيان حصلت المدى على نسخة منه "إن ما جاء على لسان الوزير أثناء لقائه الوفد البرلماني الكوري الجنوبي هو محض افتراء على الشركة وهو عار عن الصحة وبعيد عن الحقيقة".

واضافت انها "ستقوم برفع شكوى من خلال الحكومة الكورية الى الحكومة العراقية والى لجنة الطاقة في البرلمان العراقي توضح فيها افتراءات الوزير تجاه الشركة موثقة بكتب ووثائق رسمية لا تقبل الشك وسوف تطالب الحكومة العراقية بوضع حد لهذه التصرفات غير المسؤولة تجاه الشركة ودون وجه حق".

وأعلنت الشركة الكورية الجنوبية أنها تحتفظ بحقها في إقامة دعوى قضائية ضد وزير الكهرباء لطعنه بسمعة الشركة دون مبرر قانوني

وقالت إنها لن تتخلى عن دعمها للشعب العراقي والإبقاء على المعونة الفنية والبشرية المجانية لحين انتهاء فصل الصيف.

وكان بيان لوزارة الكهرباء الثلاثاء قد نقل عن وزير الكهرباء خلال لقائه الوفد البرلماني الكوري "امتعاضه من عدم التزام شركة هيونداي للصناعات الثقيلة، التي اتفقت معها الوزارة على نصب وتشغيل مجموعة ديزلاتها بطاقة ٣٦٠ ميكاواط، ولكن هذه الديزلات كثيرة الأعطال، مما أفقدتنا طاقة كهربائية نحن بأمس الحاجة إليها، حسب البيان.

وطالب الوزير الشركات الكورية الجنوبية بتجنب الغش والتدخلات غير المشروعة، لان ما تقوم به هذه الشركة، وان كان عملاً منفرداً فهو يمثل الحكومة الكورية الجنوبية، وسمعة بلدها، ونحن لا نسمح إلا للشركات الرصينة بالقيام في تنفيذ مشاريع وزارتنا.

الأمن والدفاع: السماح بقطعة سلاح واحدة يهدف إلى حصره

□ بغداد/ المدى

أكدت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، الأربعاء، أن قرار الحكومة القاضي بالسماح بالاحتفاظ بقطعة سلاح واحدة في كل منزل يهدف إلى حصر السلاح في البلاد، مشددة على أنه قرار "وقتي"، فيما أكدت أنها تسعى إلى إقرار قانون حمل وحيازة السلاح خلال الفضل التشريعي المقبل.

وقال عضو اللجنة عباس البياتي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "القرار الذي اتخذته الحكومة بحق امتلاك كل بيت قطعة من السلاح مؤقت وانتقالي"، مبيناً أنه "يهدف إلى نزع ما تبقى من السلاح في البيت الواحد الذي ربما يمتلك أكثر من قطعة". وأضاف البياتي أن "القرار جاء على ضوء ما يحصل في بعض المناطق التي تعاني من الاختلالات والإشكالات الأمنية"، مؤكداً أن "لجنة الأمن والدفاع تدعم نزع الأسلحة من المواطنين لوجود جيش وشرطة قادرين على فرض الأمن وحماية المواطنين".

وأكدت البياتي أن "اللجنة تسعى إلى تشريع قانون حمل وحيازة الأسلحة خلال الفصل التشريعي المقبل بعد أن تمت قراءته للمرة الأولى والثانية ونوقش في البرلمان"، موضحة أن "القانون سينظم آلية حمل السلاح".

وكانت الحكومة العراقية قررت، في ٦ أيار الحالي، السماح للمواطنين بالاحتفاظ بقطعة سلاح خفيف في كل منزل على أن يتم تسجيلها في أقرب مركز شرطة، فيما توعدت بمعاقبة المخالفين، بعد شهر على تأجيل البرلمان التصويت على قانون حمل الأسلحة على خلفية انسحاب نواب كتلة التحالف الكردستاني لاعتراضهم عليه.

وأعلنت وزارة الداخلية، في أيار ٢٠٠٧، عن اتخاذ إجراءات لتنظيم حمل الأسلحة منها بدء عمل رخص حيازة وحمل السلاح بصورة رسمية للمدنيين.

لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب... ارشيف

القائم بالأعمال اللبناني يحث العراقيين على الإفادة من تجربة بلاده

□ بغداد/ المدى

حث القائم بالاعمال اللبناني في العراق هزاع شريف الاطراف السياسية العراقية على الإفادة من تجربة بلاده والتحاور لحل خلافاتهم.

وقال لوكالة كل العراق أمس الأربعاء "نحن دائما وخلال نقاشاتنا وحواراتنا مع القادة والمسؤولين العراقيين وهم يدركون حقيقة التشابه بين الوضعين العراقي واللبناني، ونؤكد ان الوضع الذي مر به لبنان ينبغي ان يكون درسا للانتفاع منه، ونحث العراقيين على ان يتشبثوا بممارستهم الديمقراطية والسياسية والاستفادة من التجربة اللبنانية بمعنى ان يكون الحوار هو السائد بين الاطياف السياسية العراقية".

وأضاف شريف ان "لابديل أمام العراقيين عن الحوار ولامجال للاقصاء او للابعاد لان البلد كبير ويتسوعب الجميع والكل له مكانه في هذا البلد وعليهم التحاور".

وتشهد الساحة السياسية العراقية تصاعداً ملحوظاً في حدة تبادل الاتهامات لاسيما بين القائمة العراقية والتحالف الكردستاني من جهة وائتلاف دولة القانون من جهة اخرى على عدة ملفات تتعلق بادارة الدولة والشراكة في صنع القرار والملف النفطي وقضية نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي والمناطق المتنازع عليها وغيرها من الملفات العالقة.